المجتمع المدني والتنشئة الاجتماعية "عملية تنشئة المعيار"

د.زايد مصطفى

أستاذ محاضر

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

جامعة الجزائر2

المجتمع المدني: Civil society

في الإنجليزية يرجع ذلك التعبير إلى سنة 1594 على أقل تقدير، حيث كان يشار إلى مقرا معينا في المجتمع المحلي. لكن هذا المصطلح أخذ معنيان أكثر تخصصا فيما بعد الأول في القرن 18 في إسكتلندا. والثاني في القرن 19 في ألمانيا.

ففي النظرية الاسكتلندية، يعني مفهوم المجتمع المدني مجتمع متحضر في دولة غير مستبدة (Civilized Society with a non-despotic State).

بمعنى أنه مجتمع خال من النزاعات والنعرات البربرية والعرقية والطائفية والعنصرية، حيث تستبدل تلك الصفات بنزعة أقرب إلى الإنسانية، وكذلك سلوكات أخلاقية مهذبة. وقد استخدم ذلك المصطلح كنقيض للمجتمع البدائي البربري[1]. (Rude or barberie)

إن ما يجب التذكير به، وإعادة تأكيده بهذه المناسبة أن هذا المعنى يكرس ما سبق ذكره في مناسبة سابقة من حيث أن جوهر خطاب "الثقافة العربية الإسلامية" يرتبط ارتباطا وثيقا بأكثر المفاهيم تداولا اليوم على مستوى المجتمع الدولي كالحرية، والشفافية، وحقوق الإنسان بوجه عام.

بل أن التوجه العام لهذه الثقافة هو ما سبق ذكره بمناسبة استخدام مصطلح المجتمع المدني، حيث تشكل كل هذه الاهتمامات جوهر انشغالات المجتمع المدني في الغرب اليوم، أليس خليفة المسلمين عمر ابن الخطاب هو القائل/ متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرار؟.

فخطاب هذه الثقافة في هذا الشأن تام الوضوح وبأخص الخصوص فيما يتعلق بالتوجه الإنساني الصريح وغير المسبوق[2].

وبالتالي فإنني أجد نفسي مضطرا للتأكيد على أن تلك المفاهيم الأكثر تداولا اليوم في الغرب هي أقرب إلى روح الشرق من حيث تقاطعها مع مفاهيم "الثقافة العربية الإسلامية"، بغض النظر عن كونها لا تتفق والممارسات الحالية في معظم أنحاء الشرق.

أما في القرن 19 وبالتحديد في ألمانيا، وخاصة في الكتابات السياسية لهيجل (Hegel) فإن المصطلح قد اكتسب معان أكثر تخصصا.

ففي حين ارتبط المعنى الأول بمفهوم الدولة، إلا أن الجديد قد فصل عن مفهوم الدولة (State)، حيث وصف هيجل المجتمع المدني باعتباره جزء لا يتجزأ من الحياة الأخلاقية (Ethical life). وهي تلك الحياة التي ترتكز على عناصر ثلاث هي: العائلة (Family)، المجتمع المدني (Civil Society) وكذلك الدولة (State).

وبالتالي فقد أشير إلى ذلك الوجه من وجوه الحياة الاجتماعية، عندما يتولى الأفراد بأنفسهم إدارة شؤونهم الفردية من خلال تنظيمات عمومية معترف بها.

فحماية الملكية الخاصة، والاعتراف بالسلطة العمومية للقانون والشرطة، هما معا احتياجات ضرورية أخرى لضمان أمن الأفراد، وقد شكلت بالتالي شروط مسبقة لمسار النضال من أجل المصلحة الفردية.

فالمجتمع المدني يزاوج بين كل من المؤسسات الاقتصادية والشرعية، وهو وليد نظام من الاحتياجات البشرية والاجتماعية[3].

أما في بقية أوروبا، فإن خلفيات الموضوع يمكن إرجاعها إلى سياق الحياة السائدة فيما بين القرنين الرابع عشر والسادس عشر في أوربا بوجه عام، وفي فرنسا على وجه الخصوص، حيث ارتبط الموضوع بسوء ممارسات المؤسسات المهيمنة بوجه عام، والمؤسسة الدينية المتمثلة في الكنيسة بوجه خاص.

فعندما أصدر الباب "بونيفاس" الثامن قرار يقضي بألا يدفع رجال الدين الضرائب، وألا يحاكموا أمام محاكم مدنية، وأعلن عزل ملك فرنسا فيليب الرابع، أرسل له "فيليب" جيشا صغيرا، قبض عليه، وطالبه باعتزال كرسيالبابوية، واحتل الفرنسيون هذا الكرسي، وتلقوا أوامرهم من فرنسا، فلم يُرضي ذلك رجال الدين في روما، وهو ما ترتب عليه الانشقاقات، وظهور الحركات الانفصالية، وكذلك زعمات دينية خلال القرن 16 منها حركة "مارتن لوثر" وكذلك حركة "كالفن" والتي انتهت بعودة سيادة البابوية في نطاق الكنيسة الرومانية الكاثوليكية.

وعموما فإن الموقف المدني (Civil) الذي كان مواجها للموقف الديني (Religieuse)، كان مترتبا على سوء ممارسات الكنيسة، خاصة فيما يتعلق بجمع الأموال، وهي السلوكات التي ترتب عليها هجومات في كل اتجاه، فثار الفلاحين، ومعهم أفراد الطبقة الوسطى على الضرائب التي كانت تفرضها الكنيسة بما فيها تلك الطرق التي فرضتها لجمع المال بواسطة إصدار "صكوك الغفران" المرتبطة بنظام "الاعتراف" الذي يسمح بالتطهير من الخطيئة في مقابل الطهارة من إثم سبق ارتكابه[4].

ومما لا شك فيه أن كل ذلك يؤكد الارتباط الوثيق بين ظروف انبثاق المجتمع المدني في الغرب، وهي المرتبطة بتلك العلاقة السلبية بين المؤسسة الدينية المسيحية والخبرة الاجتماعية النفسية هناك.

عكس ذلك تماما ما حدث في الشرق، حيث شكلت القيم الثقافية الدينية الإسلامية، ذلك الجوهر الذي انتظمت حوله المؤسسات الجديدة، وبالتحديد في أعقاب هجرة المسلمين من مكة إلى المدينة، دفاعا عن قناعات جديدة، جسدت لأول مرة أنضج صور الحياة المدنية المتحضرة مقارنة بالنماذج السابقة، حيث فعلت لأول مرة نفس المفاهيم التي تعرف اليوم بطابعها الإنساني، والتي تميز اليوم بؤرة اهتمامات المجتمع المدني في الغرب اليوم.

فقد كان لانتشار قيم ومعايير الثقافة الجديدة دورا أساسيا في إلغاء الفوارق البربرية سابقة الذكر، حيث تأسس نمط جديد للعلاقات في وسط مدني متحضرّ، خاليا من النزاعات والنعرات البربرية والعرقية والعنصرية[5].

يكاد يكون ذلك نفس الإدراك الذي توفر للنظرية الاسكتلندية، فيما يتعلق بموضوع المجتمع المدني، وكذلك فيما يتعلق بالفهم الألماني، خاصة عند هيجل، وكلاهما ثمرة لاحتياجات اجتماعية ظهرت في مكان آخر هو الغرب وفي زمان آخر، القرن 18 و19 وفي سياق آخر يتعلق بالنهضة الغربية. وهو ما يؤكد مرة ثانية ذلك التقاطع.

فالممارسات المتحضرة الأكثر عمومية التي ظهرت في الشرق، ارتبطت بسياق ثقافة مصدرها غير بشري، بمعنى أن عناصرها ومركباتها الثقافية المؤسسة للحياة المدنية هي من مصدر ديني عامة وإسلامي خاصة ومرتبط على الخصوص باحتياجات اجتماعية ملحة مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياق تطور النظم والحياة الاجتماعية وخاصة مختلف مظاهر المعاناة الاجتماعية القاسية، ضمن ذلك السياق السائد في تلك الفترة الزمنية.

إنها نفسها نفس الظروف التي وفرها سيطرة واستبداد التحالف بين الكنيسة والإقطاع في أشكال ممارساته الغربية.

فألف سنة من سيطرة المؤسسة الدينية المسيحية في الغرب كونت احتياجا ماسا للتحرر، وجعلت أول شروط التحرر هو فصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية، وبسب ذلك الاحتياج إلى حياة أكثر تحضرا، مرة أخرى حدث احتياج لنفس العناصر والمركبات الثقافية، التي كانت وراء تكون النمط المدني الأول، ولكن وفي سياق آخر ارتبط هذه المرة بممارسات مؤسسية بخلفيات ثقافية مصدرها غير بشري أي دينية.

في العرب لم يكن من الممكن التحرر والعيش في مجتمع متحضر إلا بتبني ذلك النمط من القيم المعيارية دون الفصل بين الحياة الدينية والحياة المدنية، وبالتالي كان هناك احتياج حقيقي له ما يبرره، ومرة ثانية كان هناك احتياج حقيقي له ما يبرره، ومرة ثانية كان هناك ذلك الاحتياج لتلك العناصر الثقافية المعنوية، ولذلك وجدت تطبيقا لها منفصلا عن الدين، باعتبارها عناصر ومركبات ثقافية ليست بعيدة عن مسرح ظهورها للمرة الأولى، فهي في كل الأحوال رغم كونها آسيوية المنشأ إلا أنه يمكن اعتبارها متوسطية الموطن.

وفي تقديري أن أنطوني جيدنز لا يجانبه الصواب كثيرا عندم يذكر أنه ليس من الغريب اليوم في هذه المرحلة التاريخية، أن تظهر نخبة متنوعة من فلاسفة الحقيقة الحديثة تتجه نحو الانقلاب على النظرية العلمية، حيث بات بعض المفكرين في شؤون البيئة أعداء للعلم والفكر العقلاني، بسبب المخاوف البيئية، وهذا موقف غير معقول لأننا لم نكن لنعرف شيئا عن تلك المخاطر لولا التحليل العلمي، ومع ذلك فإن علاقتنا مع العلم لم تعد ولن تعد كما كانت عليها سابقا[6].

واضحة هنا أيضا المؤشرات التي تؤكد العودة إلى القيم الثقافية المعنوية الأخلاقية، وهو ما يعني أيضا العودة إلى نطاق القيم الحرة المؤسسة للخيارات ثم الممارسات التي أوجدت النمط الذي نسميه بالمجتمع المدني.

لأن ما يجب ألا ينسى، خاصة في الغرب، أن التحرر من سلطة المؤسسة الدينية قد حدث في سياق النهضة الأوروبية الغربية، والتي دائما نعيد التأكيد والتذكير على أنها ارتبطت بنفس العناصر، وبالتالي فالنهضة ليست غربية وليست شرقية، ولكنها استمرار وتواصل لنفس العناصر الثقافية المحفزة للعملية التطورية، بما في ذلك الدور الموكل لتلك البنية التي يمكن أن تتضمن مختلف أشكال هيئاتها وتنظيماتها ضمن المفهوم المتعارف عليه للمجتمع المدني، منذ تشكله وتطوره في الشرق وليس آخر أشكاله التطورية التي نعرفها في المجتمعات التاريخية اليوم في الغرب.

ولذلك ليس من الغريب أن يؤكد اليوم دافيد سكوت أن مفهوم المجتمع المدني يرتبط اليوم بالخبرة الغربية أساسا، وبشكل خاص بالخبرة التاريخية للسيطرة الغربية من خلال الخبرة الاستعمارية، وهو ما يتزامن مع أزمة الحداثة فيما بعد المرحلة الاستعمارية، حيث تكمن

أهم التحديات الأكثر إحراجا في كوننا أصبحنا نعيش لحظة تاريخية كونية أصبحت فيها مسلمات الحداثة القديمة المؤكدة، خاصة فيها ما يتعلق بالتقدم والعلمانية واللادينية والتي يهمنا منها كونها ترتبط أساسا بمفهوم المجتمع المدني الذي نشأ خاصة في ظل الخبرة الغربية كنقيض لسيطرة المؤسسة الدينية المسيحية ممثلة في الكنيسة خلال فترة العصور الوسطى المتميزة بكونها محصورة في النطاق الغربي الأوروبي، ولذلك فإن مفهوم المجتمع المدني في صورته الحالية قد تطور أساسا في الغرب تحت وطأة الحاجة للتحرر من هيمنة الدين(7).

كذلك يأتي هذا كتأكيد آخر لضرورة لفت الانتباه لتلك المفارقة الخاصة بطبيعة العلاقة بين مناسبة ظهور تلك الممارسات في الشرق، التي ينطبق عليها جوهر مفهوم المجتمع المدني في الغرب مع ملاحظة استثناء الموقف من الدين في الغرب.

فما يجب أن يقال، ويكرر إعادته بلا كلل أو ملل فضلا عن التأكيد عليه لكونه يتصل بجوهر الحقيقية، إن الصورة المشابهة لمفهوم المجتمع المدني قد سبق وأن ظهرت في الشرق ولكن في مناسبة ترتبط بظهور "ثقافة دينية جديدة" شكلت تحيزات تأكدت بممارسات شكلت بدورها نمطا يوازن بين الاحتياجات الفردية والجماعية، بعد هجرة التدين اكتسبوا تلك العناصر من مكة إلى المدينة، وعلى ضوء احتياجاتهم في الوسط الاجتماعي الجديد.

حقيقي كذلك أن يكون ما سبق حقيقة ثقيلة يصعب تقبلها، ذلك لما يتضمنه من الحرج الذي أشار إليه قاسلاف هوبنجر (Hubinger)، إلا أن ما يهمنا بهذه المناسبة ألان وبالدرجة الأولى، هو البحث عن الحقيقة فيما يتعلق بهذا الموضوع، بغض النظر عن موضوع الحرج المترتب عن ظهور تلك الحقيقة.

ولتأكيد ذلك مرة أخرى نورد ما جاء في تدخل بعنوان "الأنثروبولوجيا والحداثة (1997)، حيث يطرح قاسلاف هوبنجر سؤال يبدو أنه كان محرجا لديه هو أيضا في تلك الفترة، ويتعلق الأمر باهتمام جديد للأنثروبولوجيا، خلافا للاهتمامات التقليدية، والتي تركزت تحت عناوين كالقرابة (Kinship) والتنظيم الاجتماعي(S. Organization) وكذلك النظم السياسية للمجتمعات خارج المجتمع الذي يعيش فيه عالم الأنثروبولوجيا، وكذلك تلك التدريبات المهنية وكذلك التوكيدات(Emphases).

ويتعلق الأمر بتلك التساؤلات، خلافا لما هو معهود، بموضوع ملتهب وحساس. ويتعلق أمرها بتوجيه أسئلة عن المجتمع الحديث (Moderne) والحصول على إجابات عن تلك الأسئلة(8).

والذي لاشك فيه هنا أيضا، (مع ما هو متوفر لدينا من حرج مماثل أيضا لما هو لدى الزملاء) إننا لسنا في حاجة إلى لفت الانتباه لطبيعة العلاقة فيما يتعلق بالارتباط بين مفهوم المجتمع الحديث والمجتمع المدني المعاصر.

إلا أنيثير القلق لدينا، ذلك الخوف من أن نكون قد فقدنا الأشكال الفعالة للمفهوم وفقا للتصورات المرتبطة بثقافتنا وبالتالي تلك النظم المعيارية المرتبطة بها، في حين أننا لم نكتسب المفهوم الجديد وفقا للتصورات والنظم والتأسيس الغربي، وبالتالي نكون قد فقدنا المعيار.

وإن صح هذا الاحتمال فإنه يكون قد حدث غيابا للأشكال المدنية التي لا يمكن الاستغناء عن دورها لكونها تنتظم في منظمات يشكل وجود دورها نوعا من التوازن، يترتب على غيابه فراغا مؤسسيا يمكن أن تترتب عليه عواقب نجهل فداحة تأثيرها.

المجتمع المدني/ الإدراك الخاص في الثقافة العامة:

كيف يدرك الناس لدينا مفهوم المجتمع المدني؟ وما هو معناه في الثقافة العامة للفاعلين الاجتماعيين؟ هل تدرك البنية الاجتماعية النفسية الحالية المفهوم بالشكل اللازم لتحقيق الفعالية اللازمة لإنتاج طاقة النمو؟

وبتعبير أكثر تخصصا بالشكل الذي يمكن الفاعلين الاجتماعيين من الاستغراق في المواقف الجديدة؟.

أثيرت هذه المسألة في العام الماضي، بمناسبة غموض يتصل بالعلاقة بين الديني والمدني او اللائكي أو العلماني في نظر الغرب تجاه الشرق وكذلك في نظر الشرق تجاه الغرب.

لهذا السبب وجهت نفس السؤال لطلاب جامعة الجزائر قسم علم الاجتماع تخصص علم اجتماع التربية.

عندما تلقيت الإجابات الفورية في القاعة اكتشف التباين الواسع للإجابات الشفهية الفورية، بما يؤكد عدم إدراك الطلبة لمفهوم المجتمع المدني.

ومن ثم اتجهت لفحص أعمق للموضوع، فكلفت الطلبة بإعادة طرح السؤال على والديهم كل واحد منهم بمفرده. وقد حفز الطلبة وفي نفس الوقت ترك لهم حرية إعادة الإجابات في الوقت الذي يناسبهم، وفي الواقع استغرق ذلك سداسي كاملا.

مع ملاحظة أن عدد الطلبة المسجلين بقائمة الحضور في ذلك اليوم كان 43 طالب وطالبة.

إلا أن عدد الإجابات التي تلقيتها كانت 13 إجابة فقط أي بنسبة 30بالمائة من المجموع.

في حين كان عدد الممتنعين 30 أي بنسبة 70 بالمائة من المجموع أيضا.

أما بالنسبة للجنس فيما يتعلق بالمجيبين فإن عددهم كان 02 ذكور أي أن نسبتهم من مجموع المجيبين كانت 15 بالمائة في حين كان عدد الإناث 11 بمعنى أن نسبتهم كانت 85%.

والملاحظ أن الإجابات قد جاءت أيضا متباينة بالشكل الذي يؤكد نفس الغموض، بحيث كانت تفاصيلها على النحو الوارد في الجدول التالي:

جدول رقم (01): غموض مفهوم المجتمع المدني في الثقافة العامة

الترتيب	إجابة الأب	إجابة الأم
01	كل فرد أو جماعة تعيش داخل مدينة	لم تذكر إجابة الأم
02	هو المجتمع الحديث المحلي	تقول انها لا تعرف المجتمع المدني لأنها لم تتعلم
03	لا يدري	لا تدري
04	مجتمع بدون جيش دون أن تدخل فيه القطاع العسكري	
05	الوالي ورئيس البلدية والدائرة وكل الأعضاء المشاركة في عمل الحكومة	لم تجب لأنها لا تفهم اللغة العربية وتتكلم غير التارقية.
06	مجموعة من الناس مسجلة على مستوى البلدية	يا بنتي مانشعارفة علاواش راكي تهدري وما نعرف اسألياختك الكبيرة تجاوبك أنا هذا الإسم ما سمعت بيه
07	علاقة بين الأفراد وتطبيق مختلف القوانين عليهم	ليست لديها أية فكرة عن هذا الموضوع
08	مجموعة من الأشخاص تربط بينهم قيم وعادات وأعراف	الأفراد الذين يعيشون فوق التراب الوطني
09	إجابة لم يحدد مصدرها المجتمع المدني هو المجتمع الذي نعيش فيه.	
10	إن المجتمع المدني يضم كل المؤسسات الموجودة داخل المجتمع كالمؤسسة الإجتماعية الإقتصادية والمؤسسة الثقافية ماعدا المؤسسة العسكرية فهي لا تدخل ضمن المجتمع المدني.	نعني به جميع أفراد المجتمع دون تمييز بين المثقفين والموظفين وبين الكبار وبين الصغار والكبار وبمعنى آخر هو كافة الشعب.
11	نقلت الإجابة عن أحد المراجع ولم تنسبها لوالديها.	
12	إجابة غير منسوبة لأحد/ هو الجمعيات غير سياسية وهو كمفهوم جديد أوجدته التحولات والتغيرات الجديدة.	
13	لا أعرف رأيه لأنه متوفي	جديد لم نسمع به.

يؤكد هذا الجدول المعاني السابقة لمفهوم المجتمع المدني في الثقافة العامة لأن:

1- إن امتناع 30 طالب وطالبة عن الإجابة أي نسبة 70 بالمائة من المستجوبين.

تعني عدم وضوح المفهوم، وبالتالي التهرب من الإجابة.

2- الأكيد أيضا أن إجابات الأمهات تعكس عدم إدراكهم شبه التام لمفهوم المجتمع المدني وبالتالي إمكانية التواصل الفعال في سياق تنظيمات وهيئات المجتمع.

3- سبق ذلك أيضا التأكد من غموض المفهوم لدى الطلاب.

وبالتالي تأكد لدينا غموض المفهوم وفقا للإدراك الخاص بالثقافة العامة للمجتمع مع ملاحظة ان هذه الثقافة أكثر ارتباطا بالخبرة المميزة لتلك المفاهيم المرتبطة بحرب التحرير المقترن بحجم هائل من التضحيات المؤثرة والتي هي أبعد ما تكون عن الفهم الغربي لموضوع المجتمع المدني.

التنشئة الاجتماعية (Socialization) :

تعرف التنشئة الاجتماعية بأنها "تلك العمليات التي بواسطتها بتم إدماج الفرد في مجتمع ما، وذلك عن طريق استبطان القيم (Valeur) والمعايير (Normes) أو الشفرات الرمزية، وكذلك التدريب على الثقافة بشكل عام.

وبفضل العائلة والمدرسة، وكذلك اللغة، والبيئة...إلخ. والتي بدورها تمثل تدريبا على الثقافة فضلا عن كونها شكلا من أشكال الضبط[9].

وبالمعنى الصريح فإن التنشئة تعني تحويل الفرد (Individu) إلى كائن اجتماعي، ويتضمن الكائن الاجتماعي أنماط لا تحصى من التفكير (Modes) والإحساس (sentir) والاستجابات أو التصرفات (Agir).

وبالتالي يترتب عن التنشئة الاجتماعية ضمان الاستقرار والحفاظ على التنظيم والقواعد المنظمة للتصرفات المكتسبة بهذه الكيفية.

إن استبطان (interiorisation) المعايير (Normes) والقيم (Valeur) يوظف كذلك بغرض إعطاء المعاني للقواعد الاجتماعية المتعارف عليها على المستويات الأوسع من المستوى الفردي، والتي تساهم في رفع مستوى التضامن بين أعضاء الجماعة.

وباعتبار الاستبطان أداة للتنظيم والضبط الإجتماعي، فإنه يسمح بالتوافق الفعال مع النظم الخارجية[10].

وعموما فإن مصطلح التنشئة (Socialization) استخدم من طرف علماء الاجتماع، والنفس الاجتماعية وكذلك التربويين(Educuationalists) للإشارة إلى عملية تعلم المرء لثقافته، وكيفية العيش والتدريب عليها.

فبالنسبة للفرد، فإنها تزوده بدوافع النشاط والمشاركة، في مختلف نشاطات المجتمع.

وبالنسبة للمجتمع (Society) فإنها تهدف إلى إقناع كل الأعضاء بالمعايير المعنوية الأخلاقية (Moral norms)، والاتجاهات، القيم، الدوافع، الأدوار الاجتماعية واللغة.

تعتبر الرموز (Symbols) وسائل يستخدمها المجتمع وبواسطتها يتمكن من تحقيق الاستمرارية الاجتماعية والثقافية.

وعموما فإن علماء الاجتماع يميزون بين عدة أنواع من التنشئة الاجتماعية يمكن إجمالها تحت العناوين التالية:

- التنشئة المعاكسة (Reverse Socialization)
- التنشئة التنموية (Developmental Socialization)

- التنشئة الأولية (Primary Socialization)
- التنشئة الثانوية (Secondary Socialization)
- التنشئة المسبقة (Anticipatory Social)
- إعادة التنشئة(Re Socialization)

الاستبطان:(Internalization)

"**الاستبطان**" هو جوهر حصيلة العملية، وفي علوم مثل علم النفس، وعلم الاجتماع فإن الاستبطان هو العملية التي بمقتضاها يتم قبول جهاز من المعايير (Norms) المرسخة من خلال أناس أو مجموعات لها تأثيرات قوية على الفرد.

وتبدأ العملية بتعلم ما هي المعايير ومن ثم يدخل الفرد في سياق عملية تراكمية لفهم المعيار.

وتتعلق تلك العملية بإفهام الفرد قيمة المعيار، وتنتهي بإدراكه لقيمته بالنسبة لثقافته ويترتب على ذلك أيضا أدرك الفرد لمعنى المعيار.

إنها العملية التي تبلغ نهايتها بقبول المعيار بحيث يصبح الفرد أو الأفراد يعتبروا المعيار يمثل وجهة نظرهم، بمعنى أنهم لا يتبنوا المعيار فقط، بل أنهم يستبطنوا المعيار.

تستفيد هذه العملية على وجه الخصوص أيضا من مختلف الأدوار النمطية (البطل مثلا) فتلك الأدوار تساعد دون شك في ترسيخ المعيار.

فعندما ينظر إلى شخص ما باحترام، فإن السبب في ذلك يرجع بكل تأكيد لكونه يبدو لنا مطابقا لنمط من المعايير، وهو ما يجعلنا أكثر رغبة في استبطان تلك المعايير.

وتسمى تلك العملية بالمطابقة (Identification) وهي عكس التبرير (Externalization).

وبشكل أعم فإن الاستبطان، هو العملية الاصطلاحية طويلة الأجل لتعزيز وتجسيد معتقدات الفرد بما تتضمنه من قيم، إلى أن تصل إلى مستوى السلوك الأخلاقي. وفي حال تغيير التصرفات الأخلاقية فإنه يقال أن الشخص قد استبطن (Internallzed)، ويتم ذلك عادة عندما تعوض أو تتعايش مجموعة جديدة من المعتقدات والاتجاهات والقيم والسلوك المهجور.

وكذلك عادة ما يتشارك الاستبطان مع التعلم (مثل تعلم الأفكار والمهارات) والتي يبدأ في استخدامها منذ حين تعلمها مباشرة.

وبالتالي فإن عملية الاستبطان هي واحدة من أهم عمليات التنشئة الاجتماعية، وهي عملية أساسية من حيث كونها ترتبط ارتباطا أساسيا بموضوع تنشئة المعيار.

ذلك أن استبطان المعيار يعني أنه قد "تمت تنشئة المعيار"، سواء تعلق ذلك بمعيار محلي أو إقليمي أو دولي، بما في ذلك تلك المعايير المرتبطة بموضوع العولمة.

فتنشئة المعيار لا تتعلق فقط بمجرد تلك الموضوعات التي تبدو مرتبطة بمجالات الحياة العادية اليومية، بل أنها تمتد أيضا وعلى وجه الخصوص للمجالات الأمنية. على اعتبار أن الأمن حاجة من الاحتياجات الأساسية اللازمة لاستقرار واستمرار ونمو المجتمع، فضلا عن كونها عاملا أساسيا يساهم دون شك في نمو وقوة المجتمع المدني وفقا لجوهر أعمق معاني هذا المصطلح.

تنشئة المعيار NormSocialization:

في سياق تحولات ما فوق الدولية أي عالمية الدينامية، كتلك التي نعيشها حاليا بغض النظر عن رضانا أو عدم رضانا عنها، يصبح موضوع "التنشئة الاجتماعية"، وعلى وجه الخصوص "تنشئة المعيار"، وعلى ضوء مفاهيم متداولة تتعلق على الخصوص "بالتنمية المستدامة"، نجد أنفسنا في أشد الاحتياج إلى إعادة فحص موضوعات عديدة تتصل على الخصوص بموضوع "الثقافة" وبالتالي "المعايير" وفقا لتلك التصورات التي "تستبطن" من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية، وهو الموضوع الذي كنت أتوقع أن يطرح مشاكله بقوة وبشكل عنيف منذ ثمانيات القرن الماضي*، وهو نفسه ما ذهب بتفكيري بمناسبة تدريس مادة التنشئة الاجتماعية لطلاب تخصصي علم الاجتماع الثقافي وعلم اجتماع التربية إلى التفكير في فحص هذا الموضوع من خلال تنظيم لقاءات علمية على المستويات المتخصصة المحلية والإقليمية والدولية تتعلق بموضوع "التنشئة الاجتماعية والعولمة" وذلك على ضوء ما سببته هذه المسألة من تراكمات سلبية تعيق تراكم النمو دون أدنى شك.

وبالتالي فإن تحولات على هذا المستوى من العمق والضخامة تفرض دون شك مصالحة تاريخية داخلية وخارجية لا تتأتى إلا من خلال إعادة فحص المسلمات القديمة سواء منها ما تعلق بالشرق أو تلك الخاصة بظروف تطورية تاريخية خاصة بالغرب، ذلك أن استبطان المعيار يتصادم دون شك مع المسار الحالي في اتجاه عولمة مجهولة العواقب، خاصة على ضوء خطاب مزدوج وتمايز كبير في المستويات، وبالتأكيد تعدد الثقافات، وبالتالي الحاجة الملحة للبحث عن الفضاءات المشتركة وبالتالي القواسم المشتركة، وما هي تلك المعايير المشتركة التي يمكن أن تكون موضوعا لعملية التنشئة الاجتماعية من خلال عملية تنشئة المعيار والتي تبدأ بالتعرف على المعيار أولا لتنتهي باستبطان المعيار.

وبالتالي فإننا في سياق مرحلة تطورية من هذا القبيل نجد أنفسنا في حاجة ماسة دون شك إلى جوهر دور المجتمع المدني، حيث أن ضعف المجتمع المدني يصبح من أهم المخاطر في سياق ما بعد حداثة ليست مسكونة بالإيديولوجية فقط بل ومجتاحة بتعدد أشكال الفساد. والأكيد أن فعالية المجتمع المدني يعرقلها بشكل خاص عدم استبطان المفهوم بسبب مختلف أشكال الغموض المحاط به والتي من ضمنها التأكيد على الربط بينه وبين تطورات اجتماعية تتعلق بوجه الخصوص بتطور البنية الاجتماعية النفسية في الغرب.

إن ما يجب الإشارة إليه هنا أيضا هو ما ذهب إليه أنطوني قيدنز من أن عملية "دمقرطة الديمقراطية" تعتمد أيضا على تبني "ثقافة مدنية قوية" لا تستطيع "الأسواق" أن تتبناها، وكذلك لا تستطيع تلك "المجموعات أحادية الاهتمام"، والأكيد أنه لن يتأتى ذلك أيضا إلا بواسطة "تنشئة مجموعة من المعايير" الضرورية لذلك.

وعلى ضوء ذلك أيضا يمكن فهم ما ذهب إليه قيدنز من أنه في هذه المرحلة من مراحل العولمة يجب ألا نفكر في وجود شريحتين فقط في المجتمع، بمعنى "الدولة والسوق"، أو ما يعبر عنه "بالعام والخاص"، لأنه يوجد بينهما المجتمع المدني، بما فيه العائلة والمؤسسات غير الاقتصادية، ولذلك هو يعتقد أن بناء المجتمع المدني هو أحد أجزاء الثقافة المدنية التقدمية على حد تعبيره، فالمجتمع المدني حسب تقديره هو الساحة التي يجب أن تطور فيها المواقف الديمقراطية، بما في ذلك التسامح، ومن الممكن للحكومة أن تتبنى الحيز المدني، ولكنه أيضا يشكل بدوره أساسها الثقافي.

* وهي التوقعات التي أكدتها الإحداث الجارية الآن شمال مالي من حيث كونها تعبر عن طرح قوى لأزمة تنشة المعيار.

كذلك يؤكد "قيدنز" أيضا على خطورة ضعف المجتمع المدني، حيث يذكر أنه في الأماكن التي تمتلك مؤسسات ضعيفة أو متداعية، كما هو الحال في روسيا مثلا، حيث تنتشر رأسمالية العصابات، فضلا عن تبني المفاهيم الفاشية الموروثة عن العهد الماضي، ولا يمكن أن يتبنى مجتمع منتج وديمقراطي على طريقة التغيير من القمة إلى القاعدة، يجب أن يتبنى مجتمع كهذا، ابتداء من القاعدة وصعودا إلى القمة أحياء الثقافة المدنية لأنه بسبب إبدال سيطرة الدولة (القديم) بسيطرة السوق (الجديد) رغم أنها أكثر استقرارا مقارنة بالوضع الحالي لن يحقق الغرض ولذلك يستعير جيدنز تشبيه الديمقراطية بكرسي ثلاثي الأرجل الحكومة- الاقتصاد- المجتمع المدني والتي يرى أنها جميعا يجب أن تكون في حالة توازن لأنه متى هيمن أحدهما على الآخر تكون العواقب وخيمة.

وفي حالة الاتحاد السوفياتي المندثر، تلت ذلك عواقب وخيمة، ففي الاتحاد السوفياتي القديم هيمنت الدولة على معظم مجالات الحياة مما حال دون نمو اقتصاد نشط، وبالتالي أصبح المجتمع المدني شبه ميت... وهو التفسير الذي يمكن أن ينسحب على المناطق المشابهة.

فالدور المفترض للمجتمع المدني في سياق تلك التحولات أصبح جوهريا، إلا أنه رغم استغراق هيئات ومنظمات المجتمع المدني في الغرب بأشكاله المتعددة يتميز بالفعالية خاصة فيما يتعلق بالاستغراق في المواقف الجديدة، إلا أنه لدينا في الشرق يبدو هذا الدور مختلفا تمام الاختلاف عنه في الغرب، حيث يلاحظ الغياب شبه التام للدور المفترض للمجتمع المدني، فضلا عن غياب "الإدراك" شبه التام للمفهوم على مستوى البنية الاجتماعية النفسية.

وفي حين يلاحظ بعض التوترات أحيانا على مستوى الممارسات في الغرب، إلا أنه يلاحظ بوجه عام فعالية المجتمع المدني وهو ما يوفر حد معقول من الضمانات لمساعدة أو مناقشة النشاطات الرسمية.

والذي لاشك فيه أن ذلك يرجع، أقول بلا شك أو تردد إلى عرقلة مجهودات تنشئة المعيار بسبب ظروف أصبح جانيا هاما منها الآن معلوما تماما، سواء تعلق ذلك بفترة الخمسين سنة التالية للتحرر الوطني، أو فيما وقع بعد سقوط جدار برلين منذ 1989.

وفي أعقاب ظروف كهذه، يصبح من غير الممكن الكلام عن الدولية (Internationalism).ناهيك عن العالمية دون مجهودات كبيرة في مجال تنشئة المعيار[11] كما أنه لا مكن التحدث عن تنشئة المعيار دون مناقشة موضوعات تتعلق بالاستبطان، وبتناول موضوع "الاستبطان" نجد أنفسنا في **صلب موضوع التنشئة الاجتماعية** وبالتالي نجد أنفسنا مضرين إجباريا للعودة إلى موضوع "الثقافة".

لشرح هذا الموضوع في هذه المناسبة لن أجد أفضل من استعارة الأشكال التالية، عن الدكتور باول د. وليامز (Paul D. Williams)[12].

الشكل الأول:

عملية تنشئة المعيار

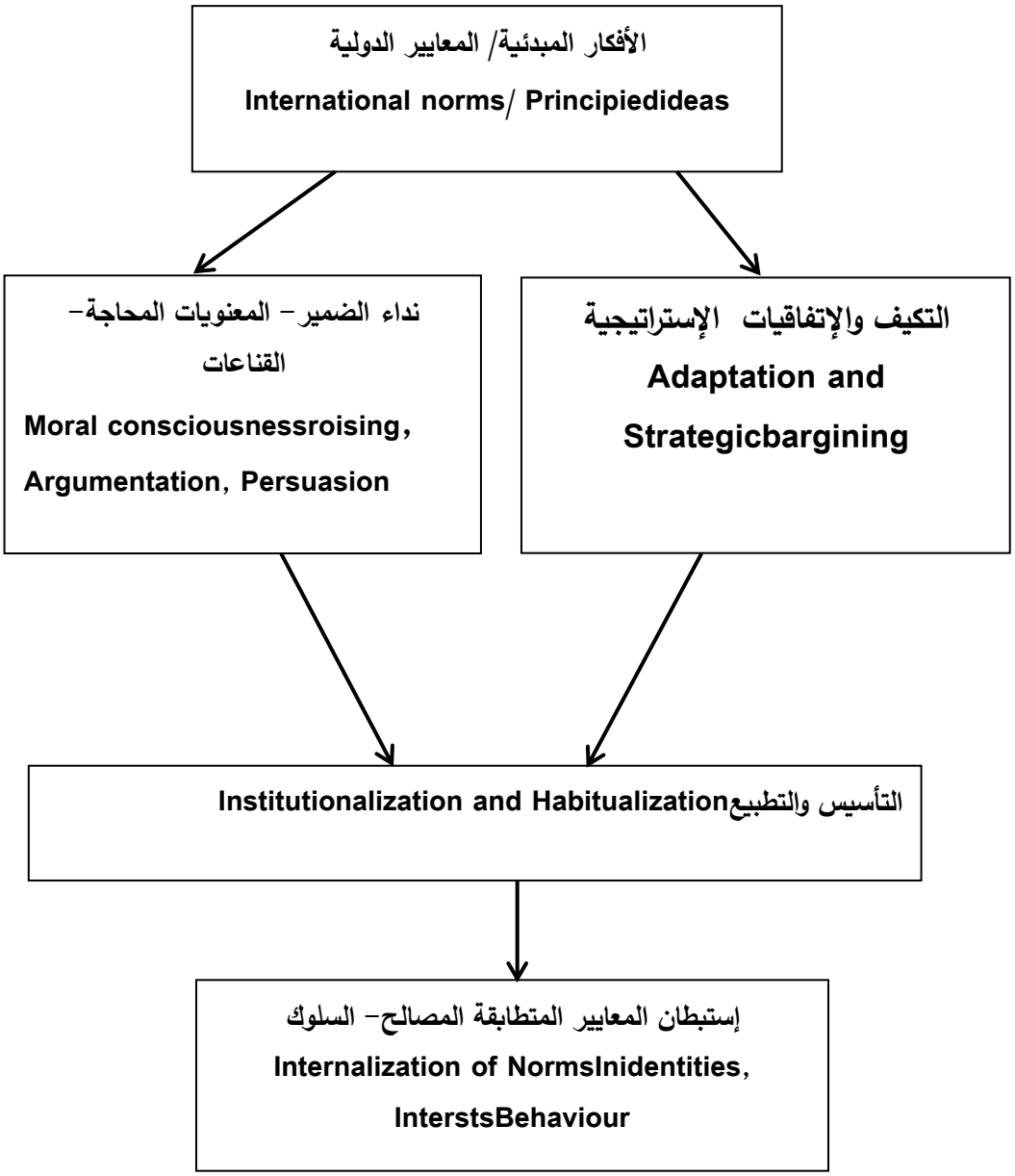

لا يطمح هذا التدخل إلى ملء الفراغ المتعلقة بالفجوة الواسعة بين سوء التفاهم الناتج عن إدراك المفاهيم واسعة التداول، سواء من طرف الشرق تجاه الغرب أو من طرف الغرب تجاه الشرق، وسواء تعلق ذلك بمفهوم "الثقافة الأمنية" أو بمفهوم "الثقافة المدنية"، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي بما في ذلك المرحلة الحالية من مسار العولمة، إلا أنه يحاول أن يعزز الجانب المنهجي في معالجة الموضوع، اعتمادا على محاولة تطوير بعض جوانبه، خاصة فيما يتعلق بتعميق المعالجة على مستوى محور الزمان.

فابتداء كما هو وارد في الشكل الأول من:

1- التقاطعات بين الأفكار الأساسية والمعايير الدولية.

2- فالانتقال إلى كيفيات التكيف مع الاتفاقيات الاستراتيجية، مقارنة بالأفكار المبدئية من ناحية، والعلاقة ما بين المعايير الدولية ونداء الضمير المعنوي.

3- وفي مرحلة ثالثة التأسيس والتطبيع.

4- وأخيرا استبطان المعايير (NormInternalization) المتطابقة والمصالح والسلوك.

لقد اقترحت ريس وال (Risse et al) أن تستبطن (Internaliz) المعايير الدولية، بحيث تصبح أداة محلية وذلك عبر ثلاث آليات سببية عملية متميزة غن بعضها البعض.

- آلية متصلة بوسائل التكيف مع الاتفاقيات الاستراتيجية.
- آلية متصلة بنداء الضمير المعنوي، والمحاججة، والحوار، والاقتناع.
- آلية ثالثة متصلة بالتأسيس والتطبيع.

وتختلف تلك الآليات عن بعضها البعض، وفقا للمنطق المحيط بها أو نمط الفعل الاجتماعي (Social Action) والتفاعل (Internation).

وقد طور دكتور باول واليامز (Paul D.Williams) ذلك المدخل لوصف تنشئة المعيار (NormSocialization) على ضوء العلاقة مع المجتمع الدولي الإفريقي و"الثقافة الأمنية" (Security Culture)للاتحاد الإفريقي.

أما الإضافة الجديدة هنا بالنسبة لهذا التدخل فهي تتعلق بوصف عملية تنشئة المعيار على ضوء الخلفيات المؤثرة في عملية إدراك مفهوم المجتمع المدني، في الغرب بالشكل الذي يختلف عنه في الشرق.

لقد بات أكيدا لدينا أن الغموض الذي يكتنف الإدراك الغربي لموقف الشرق، وكذلك الإدراك الشرقي لموقف الغرب، ترجع لأسباب تتعلق باختلاف سياق الممارسات التي تبلور في ظلها المفهوم في الشرق عنها في الغرب.

فنشأة المفهوم والممارسة في الغرب ارتبط بمعايير قيمية جاءت في سياق النهضة الأوروبية، وهي التي لم يكن من الممكن أن تكون إلا بفضل تلك القطيعة المعروفة بين الديني والمدني أو الديني والعلماني، وهو الأمر المرتبط بتصورات البنية الاجتماعية- النفسية تجاه الموضوع، تلك التي تشكلت من جراء حصيلة ألف سنة من العلاقة السلبية، خاصة فيما يتعلق بالتوجهات الإنسانية، والموقف من التمييز بمختلف أشكاله. وبالتحديد في جزء مجدود جدا بما يعرف اليوم بالغرب.

وعكس ذلك الموقف في الشرق، الذي ارتبط فيه التجسد الفعلي لقيم الحياة المدنية لأول مرة في سياق فعل اجتماعي(S.Action) وتفاعل (Inteation) يرتبط دون أدنى شك بالدين. وهي تلك القيم التي شكلت بدورها جوهر الرصيد المعنوي للنهضة الغربية.

لقد حدت ذلك لأول مرة في سياق اعتناق الناس لمجموعة جديدة من القيم هاجروا بها ومن أجلها من مكة إلى المدينة.

في ذلك السياق وضمن هذا الإطار الذي تنظمه القيم الثقافية الجديدة، والتي مصدر عناصرها ومركباتها غير بشري، تأسست الصورة الأولى وفقا لمواصفات فعلية وواقعية "الثقافة المدنية" تلك الثقافة التي تم استبطان معاييرها من خلال الهوية والمصالح والسلوك الأكثر تطور والأكثر انفتاحا مقارنة بسلوكها.

والمفارقة العجيبة هي أنها نفسها تلك التي تنتمي إليها حزمة جديدة من المعايير التي عرفت تطبيقا أو تعرف نقاشا بفضل نشاط المجتمع المدني في الغرب من خلال تلك النقاشات على مستوى المنظمات غير الحكومية والتي منها على سبيل المثال لا الحصر، كيفية تحديد أسعار الماء للاستهلاك المنزلي ومن (13) يتحمل كافة التكاليف؟ كذلك منها تلك المعايير المتعلقة بالقضايا البيئية؟ ومن ضمنها أيضا خاصة ذلك التطبيق الذي ستشهده فرنسا للحاق بمسار أوربي غربي جديد فيما يتعلق بمنع التدخين في الأماكن العامة والمقاهي ابتداء من أول جانفي 2008.

كل ذلك بفضل تدخلات المجتمع المدني الغربي والمفهومة لدينا بالتأكيد على ضوء المفهوم النظري، وليس السياق التاريخي الذي نشأ فيه المفهوم خاصة في الغرب، والأكيد ارتباطه بسياق النهضة، والتي ينبغي التأكيد أيضا في تلك المناسبة أنها هي أيضا دون أدنى شك ترتبط بعناصر ومركبات "ثقافية" أينما حلت تكون النهضة سواء في الشرق أو في الغرب.

الشكل الثاني:

عملية تنشئة المعيار في المجتمع الدولي الإفريقي

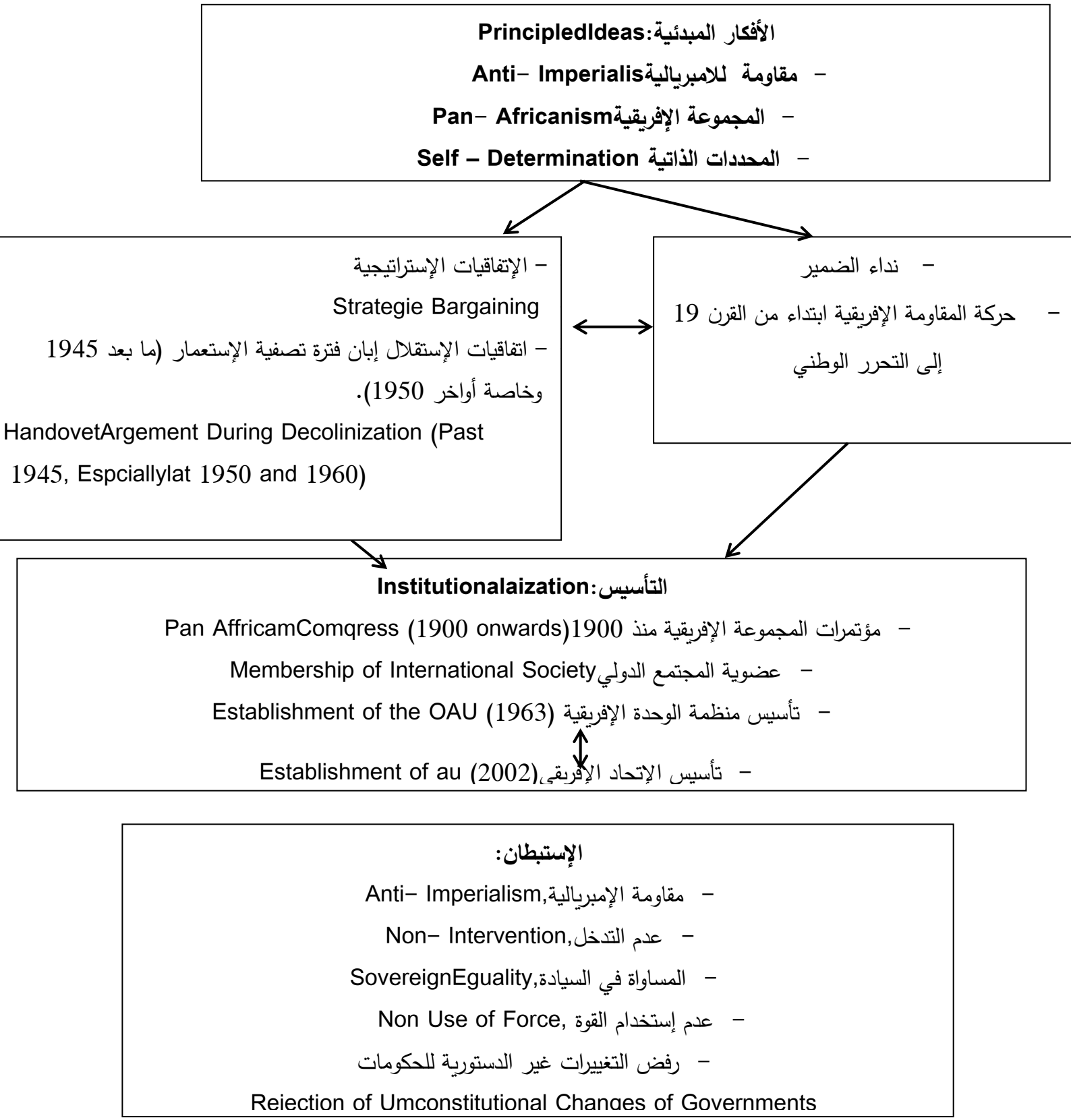

الإستبطان:

- مقاومة الإمبريالية Anti- Imperialism,
- عدم التدخل Non- Intervention,
- المساواة في السيادة SovereignEguality,
- عدم إستخدام القوة Non Use of Force,
- رفض التغييرات غير الدستورية للحكومات

Rejection of Umconstitutional Changes of Governments

بغض النظر عن الصعوبات المتوقعة، والتي سيشار إليها لاحقا، فإنه وكما هو الحال في عملية تنشئة المعيار فيما يتعلق "بالثقافة الأمنية" كذلك هو الحال فيما يتعلق "بالثقافة المدنية".

ففي المستوى الأول يأتي الاتفاق بشأن الأفكار المبدئية "للثقافة المدنية" التي تشكل محور اهتمام المجتمع المدني.

وفي المستوى الثاني، يتم التفاعل بين القناعات بما في ذلك مضمون الثقافة العامة سواء في الشرق أم في الغرب، وأيضا على ضوء الاتفاقيات.

أما في المستوى الثالث فتجسد حصيلة التفاعلات السابقة، بواسطة المشاركة وكذلك عضوية المنظمات المهتمة بنفس الانشغالات.

وأخيرا في المستوى الرابع يتم استبطان المعايير والتي يتمم مراجعتها وتطويرها دائما من خلال إعادة تكرار نفس العملية.

الشكل الثالث:

تنشئة المعيار على مستوى "الثقافة الأمنية" للاتحاد الإفريقي

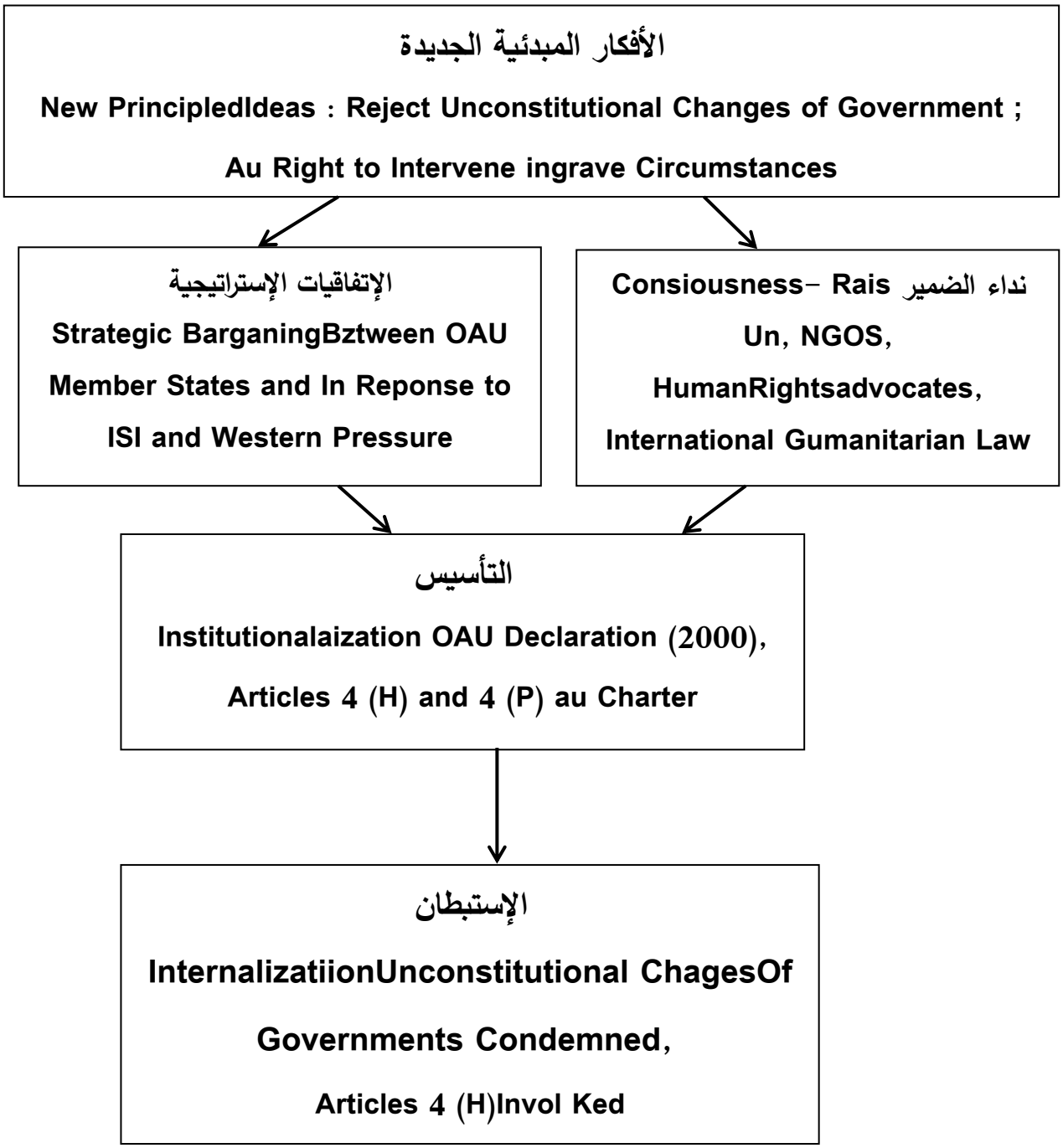

وهكذا فإن الشكل الثالث يعني أيضا الاستمرار في مجهودات تنشئة المعيار على مستوى "الثقافة الأمنية" وبالنسبة لنا تنشئة المعيار على مستوى "الثقافة المدنية"، ولكن ما ينبغي أن يلاحظ هنا أيضا فيما يتعلق بالشكل الثالث إن الأمر يتعلق بتلك "الأفكار المبدئية الجديدة" يعني تلك التي تم استبطانها مؤخرا بواسطة المجتمع المدني.

والتي تشير اتجاهات الأسهم إلى تكرار العملية السابقة في اتجاه أفكار مبدئية جديدة وكذلك معايير جديدة.

قد يبدو الأمر بسيط للوهلة الأولى، إلا أن موضوع "التصافق" خاصة فيما يتعلق "بالمجال المعنوي" بالتأكيد سوف يشكل عائق، يتطلب تدليلة مجهودات كبيرة.

فالشيء الأكيد في مجال تنشئة المعيار، أنه دون مجهودات أكثر تخصصا، يفتقد المسار السلمي الآمن بسبب كل تلك الإستباطانات بالغة التنافر، فضلا عن التنوع والتعدد، على مستوى ما أصبح يعرف اليوم باسم القرية العالمية، وهو أيضا ما يشكل بحد ذاته عائقا لمسار النمو، والأكيد أن هذا أيضا يحيلنا مرة ثانية لموضوع الثقافة والتنظيم والتأسيس، لنجد أنفسنا مرة أخرى أيضا أمام حقيقة؛ أنه لا بد من معالجة موضوع التنشئة الاجتماعية لأن الاستبطان هو حصيلة العملية، ولا يمكن "تنشئة المعيار" دون استبطان ذلك المعيار.

وحقيقية الأمر أنه دون معالجة هذا الموضوع، الأكثر حساسية، يكاد يكون من المستحيل التحدث عن "إدراك مشترك" بين الشرق والغرب لمختلف المسائل بما فيها دور ومفهوم "المجتمع المدني"، والأكيد كذلك دون بذل جهد أكبر في مجال "تنشئة المعيار".

وبالتأكيد هنا بالنسبة لي على الأقل أجد نفسي في حاجة ماسة لإعادة قراءة أعمال وتحليلات قديمة على شاكلة؛ دور المؤتمرات العلمية في التنمية الاجتماعية في الجزائر[14]. ذلك أن أي جهد كبير في سياق مسار كهذا لا يمكن تصوره بعيد عن وسط شفاف لا يمكن توفيره إلا من خلال سلاسل من الأعمال المتصلة أفقيا ورئيسيا، وذلك أيضا لا يمكن تصوره خارج سلسلة من المؤتمرات المتخصصة وكذلك التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر".[15]

لأنه سواء تعلق الأمر بالسياق الدولي ناهيك عن العالمي، فإن ذلك أيضا لا يمكن أن يتحقق إلا بفضل المزيد من "الشفافية"، وبالنسبة لنا في حقل العلوم الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق تلك الشفافية إلا بواسطة "التعاريف الموثوقة"، أو على الأقل تحديد العناصر الأساسية على الأقل المكونة للمفهوم؟

خاصة وأنه لا يمكن تصور مسار واضح "للتنمية" مع إهمال البعد الاجتماعي لها، وأيضا مع مراعاة الاعتراف بعدد من الخصوصيات المعقولة، والتي يمكن إدراجها من خلال عملية تنشئة المعيار.

والأكيد أن ذلك لن يأتي إلا باتفاق حول "المتشاركات" (convergence) ولأن الأكيد أن ذلك لن يحدث على الأقل بسبب محتوى عمليات "التنشئة الاجتماعية الحالية".

فإنه لضمان ترشيد مجهوداتنا في مجال تنشئة المعيار، نجد أنفسنا في حاجة ماسة للاطلاع على تلك الأطروحات المتصلة بالمسائل الأكثر حساسية في مجال الثقافة، على "شاكلة"، المحددات الثقافية للشخصية الجزائرية خلال الثورة التحريرية 1954"[16].

ومرة ثانية سنجد أنفسنا أمام تلك الصعوبات المتعلقة بإمكانيات التصافق بشأن القيم "الثقافية المعنوية".

إلا أن الأكيد، أننا سنجد حلولا من خلال الاتفاق بشأن إدماج خصوصيات بشروط أيضا يمكن أنتستشف من خلال أعمال ومجهودات متضمنة في أطروحات على شاكلة، النوع سابق الذكر.

والأكيد أن كل ذلك يرتبط بالحاجة إلى "التنمية" لأن الأكيد أن وجود المجتمع المدني أيضا سواء في سياقه الشرقي أو في سياقه الغربي ارتبط بمراحل تاريخية تشكل في حد ذاتها معابر حاسمة في سياق النمو ليس على المستويات المحلية الإقليمية فقط، بل على مستوى ما أصبح حقيقية واقعة تعرف اليوم باسم المجتمع الدولي.

المراجع والهوامش:

(1) See : Mac millan student Encyclopedia of sociologie (1985), London : Macmilan, P : 45.

(**2**) مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية، تنمية متشاركة ومستمرة "رؤية سوسيولوجية لترشيد العملية، المؤتمر العاشر للجمعية الدولية للبحث فيما بين الثقافات"، جامعة الجزائر، 2-6 ماي 2005.

كما أن أهم ما يجب أن يلاحظ هنا أن أهم الانتقادات التي تنسب العنف للثقافة الإسلامية ترتكز على بعض الممارسات التي تنسب إلى مركب "الجهاد".

إلا أن ما يجب إعادة التأكيد عليه أيضا أن فهم هذا المركب لا يمكن أن يتأتى إلا بوضعه في سياقه الثقافي، وقد ذكرت في المناسبة المذكورة حيث يلاحظ أنه يقع دائما التركيز على ما يعرف في الثقافة بـ "الجهاد الأصغر" وهو المتعلق بذلك النوع من الحالات الاستثنائية، عندما يتعلق الأمر برفع الظلم عن بعض مناطق الحرية، وبالتالي فهو أساسا عبارة عن آلية "ميكانيزم" للدفاع.

أما النمط الثقافي داخل نفس المركب فهو ما يعرف في نفس الثقافة باسم "الجهاد الأكبر" وهو ذلك النوع من تكريس واستخدام الطاقة، الذي يعرف بالمصطلح المتخصص بـ "طاقة النمو" أي أنه ذلك الذي يضمن البقاء والاستمرار، أي نظام الطاقة التداؤبية، أو طاقة النمو المصطلح على تسميتها بالإنكليزية (synergy) وهو المصطلح الذي يعبر بع عن عملية تضاعف الطاقة، ويقابله نظام الأنثروبي (Entropy) أو القيمة الرياضية للطاقة، والتي تتميز بالتناقض في مقابل بالاستعمال.

للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن راجع: Ralph E. Anderson and Iri, Carter (1974), Human Behaviour in the Social Systems approach, Chicago, Aldine publishing company.

(3) See: Op.cit, P: 45.

(4) مصطفى زايد، نفس المرجع السابق.

(5) راجع: مصطفى زايد، المحددات الثقافية للشخصية الجزائرية خلال الثورة التحريرية: 1954-1962، أطروحة دكتوراه الدولة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2004.

(6) أنطوني جيدنز، عالم جامح، كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا، المركز الثقافي العربي، بيروت، ص: 59-60.

(7) راجع/ دفيد سكوت، النزعة الاستعمارية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، الأنثروبولوجيا، قضايا ووجهات نظر، العدد 154، اليونسكو، ديسمبر 1997.

(8) راجع/ قاسلاف هوينجر، الأنثروبولوجيا والحداثة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، الأنثروبولوجيا، قضايا ووجهات نظر، اليونسكو، العدد 154، ديسمبر 1997.

(9) Voir : Grawitz, Madeleine, Lexique des sciences sociales Seel, Paris, Dallez, P : 356.

(10) Voir : Dictionnaire de la sociologie, Libraires Larousse ; Paris ; P : 181.

(12) راجع، أنكوني حيدنز، نفس المرجع السابق، ص: 115-116.

(13) : See : Africa confidential ; water ; Privatisation Flood ; 2 décembre 2005, Vol 46 n°24, London ; UK ; pp : 6-7.

(14): See: Paul D. Williams; From non- Intererention to non indifferences African; Union's Security Calture, African Affairs, The journal of the Royal African society; Volume 106 Nu,ber 423, april 2007, PP 259-261.

(15) راجع: مصطفى زايد، دور المؤثرات العلمية في التنمية الاجتماعية في الجزائر، مذكرة دبلومات الدراسات المعمقة، قسم على الاجتماع، جامعة الجزائر 1977-1978.

(16) راجع: مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، الحلقة الثالثة، قسم على الاجتماع، جامعة الجزائر 1984.

(17) راجع مصطفى زايد، المحددات الثقافية للشخصية الجزائرية في عصر الثورة التحريرية، مرجع سابق.